

الموجودة الخالية ولو كان الوجود موجودا في  
 الخارج لما حجب قيامه بالماهية من حيث هي ضرورة  
 ان قيام الصفة الموصوفة مشروط بوجود  
 موصوفه واما ان يكون باختيار الكائن  
 فبان يقال الوجود معدوم وانما عشتا لتمام  
 الشيء بنقيضه فهو بان يقال مثل الوجود  
 عدم او الموجود معدوم واما ان تصادف  
 بنقيضه بالنسبة والاشتقاق فلا ينبغي  
 فان كل صفة قائمة بشئ فرد من أفراد  
 كالمسواد القائم بالجسم فانه جسم هو تصادف  
 الجسم به فيصدق ان الجسم ذو الجسم  
 ولا بعدة ان يصدق ايضا الوجود الوجود  
 وفيه انه اصل اجوابي جميعه الا ان تقرر على  
 الوجه المذكور خارج عن نهج الصواب وذلك  
 ان المحمول اذا كان مشتقا او مركبا فلا يصدق على

وان كان نقيضا له كمفهوم الكلي فانه يصدق  
 على مفهوم الجزئي الذي نقيضه واذ لم يكن  
 مشتقا ولا مركبا لا يمكن صدق على غيره وان  
 لم يكن نقيضا له كمفهوم الجزئي فانه لا يصدق  
 على الوجود كما لا يصدق عليه مفهوم العدم  
 هذا في الصدق بطريق الحوالة بان كل احد كما  
 على الآخر فهو فالعبرة في هذا النوع بالصدق  
 كونه المحمول مشتقا حقيقة او حكما ولا تأثير  
 فيه يكون احدهما نقيضا للآخر كما هو الظاهر  
 من تعريف اجواب على الوجه المذكور واما في الصدق  
 بطريق الاشتقاق فالامر على عكس هذا فانه  
 لا بد ان لا يكون المحمول مشتقا ولا في حكم  
 وايضا لا وجه لقياس قول الوجود ذو وجود  
 على قولنا الجسم ذو جسم لقيام الفرق صحاح  
 بينهما فان معنى القول الثاني ان الجسم ذو جسم لا يتم

Copyrighted material